التوزيع: عام
E/ESCWA/SD/1994/3
١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الأسكوا)

جامعة الدول العربية

برنامج الامم المتحدة الانمائي

اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية
في الوطن العربي
٦ - ٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣

القاهرة

التقرير الختامي

صدر هذا التقرير دون تحرير رسمي.

94-0376

المحتويات

الصفحه
أ

أولا - تنظيم الاجتمـــاع

١

ألف - الهـدف ١

بـاء - الافتتاح ٣

جيـم - الحضـور ٣

دال - جدول الاعمال ٣

ثانيـا- مواضيع البحث والمناقشـة

الف - الروافد الفكريـة العربية والاسلامية لمفهوم التنمية البشرية ٣

بـاء - التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ٤

جيـم - قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية ٦

دال - الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية. ٨

هاء - التنمية البشرية وهدر الموارد والتربيع المتزايد للاقتصاد العربي ٩

واو - التنمية البشرية في البلدان الاسيوية المصنعة حديثاً ١١

زاي - التنمية البشرية في الانظمة الاسكندنافية ١٣

حاء - بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ١٥

طاء - التنمية البشرية والاطر المؤسسية الحكومية والاهلية وتحفيز المشاركة الشعبية ١٦

ياء- التنمية البشرية من المنظور القومـي ١٧

أولا - تنظيم الاجتماع

١- اضطلعت جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي - المقر الرئيسي بتنظيم اجتماع فريق خبراء بشأن "التنمية البشرية في الوطن العربي"، الذي انعقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، خلال الفترة ٦-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في القاهرة بجمهورية مصر العربية .

ألف - الهـــدف

٢- عقد هذا الاجتماع في اطار ما توليه الجهات المنظمة من اهتمام في الابعاد والجوانب البشرية للتنمية، وانطلاقا من اعتبار العنصر البشري غاية التنمية ومحورها وليس وسيلتها أو صانعها فحسب، وضمن الاطار العام يسعى هذا الاجتماع لدفع مقاربة التنمية البشرية الى مرحلة اكثر تقدماً تساهم في ازالة الارباكات المنهجية والنظرية التي تعتري مفهوم التنمية البشرية وادواتها القياسية، وادراج هذا المفهوم بشكل واضح في سياق مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة. وضمن الاطار الخاص بالوطن العربي يسعى هذا الاجتماع للمساهمة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات في مجال التنمية البشرية، التي تندرج بشكل صحيح في اطار استراتيجيات وسياسات جديدة في مجال التنمية الشاملة المتكاملة، اكثر ارتباطاً بامكانات وحاجات الوطن العربي.

باء - الافتتاح

٣- القى الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السيد مهدي مصطفى الهادي في الجلسة الافتتاحية كلمة رحب فيها بالسيد صباح بقجه جـي، الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمندوبين الدائمين للدول العربية لدى الجامعة العربية، وممثلة برنامج الامم المتحدة الانمائي وكافة المشاركين والمساهمين في اعمال الاجتماع.

٤- وأشار في كلمته، الى حقيقة كون النمو الاقتصادي، مجرداً من اهدافه في تحقيق الرفاه للانسان صانع النمو، امر غير مقبول. فإذا لم يكن النمو موجهاً نحو الانسان ذاته فان مصيره الفشل الذي يؤدي بدوره الى التقهقر والتخلف والعجز.

٥- وذكر ان اغفال المكونات التراثية والحضارية لأي شعب من الشعوب في تحقيق عملية التنمية، هو قفز فوق الواقع واهمال له في نفس الوقت، مما يعد محاولة قسرية لتحقيق اهداف قد تباين وتناقض الموروث الثقافي والشعبي لبلد من البلدان، وانه لا يوجد تناقض بين التأثر الرشيد والاصالة، وانه ليس هناك تباين بين تحقيق التحولات الجذرية من خلال السمات القومية المميزة.

كما اشار الى ان الانسان العربي المدرك للأسس الفكرية للطفرة الحضارية والمشبع بالأمل والثقة، الواقف على قيم الثبات، بوعي لقيم الحركة، القادر على المزج بين الاصالة والمعاصرة، بحيث لا ينفصم عن الماضي ولا ينعزل عن الحاضر ولا يقاطع المستقبل، هو الانسان العربي الذي نسعى اليه.

٦- ثم القى وكيل الامين العام للامم المتحدة، الامين التنفيذي للاسكوا، السيد صباح بقجه جي، كلمة رحب فيها براعي الاجتماع السيد مهدي مصطفى الهادي، كما رحب بالمشاركين آملاً في نجاح اعمال الاجتماع ، ومشيراً الى ما يتسم به موضوعه من اهمية متزايدة في رسم سياسات صحيحة للتنمية البشرية تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. واشار الامين التنفيذي في كلمته الافتتاحية الى انه بالرغم من قدم الفكرة الداعية الى جعل البشر هدف التنمية، الا ان مراجعة المسيرة التنموية خلال العقود الاربعة السابقة تبين بان البعد البشري لم يلق ما يستحق من اهتمام في معظم الاحيان، وانه تم تعزيز الاهتمام بالنمو الاقتصادي على حساب غيره من الاهتمامات.

٧- وثمن الامين التنفيذي للاسكوا العمل الريادي الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة الانمائي من حيث اعادة تأكيده على ان الانسان هو هدف العملية التنموية وليس فقط صانعها، ودعا الى تدعيم وتطوير تقرير التنمية البشرية، الصادر منذ عام ١٩٩٠، بحيث يتم التركيز على الجوانب الثقافية والحضارية للتنمية البشرية وعلى الآثار السلبية للتبعية للخارج وكذلك على اهمية البعد المجتمعي للتنمية البشرية. ومن أجل انجاز هذه المهام، دعا الامين التنفيذي الى التعاون مع جامعة الدول العربية، وغيرها من المنظمات العربية المعنية، ومع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومع الجمع الكريم من الخبراء المشاركين، لتشكيل فريق عربي يدعم العمل الرائد الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة الانمائي، ليس فقط على المستوى النظري، بل وايضاً على مستوى ترجمة هذا المفهوم في الواقع الملموس.

٨- كذلك دعا الامين التنفيذي الى التعاون والتنسيق من اجل الاعداد لمؤتمر "القمة الاجتماعية" المزمع عقده عام ١٩٩٥، وذلك من خلال العمل على المحاور الثلاثة المحددة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة وهي: تخفيف وطأة الفقر وتعزيز العمل المنتج وتفعيل الاندماج الاجتماعي ، بالاضافة الى المحور الرابع الذي تبنته الاسكوا والداعي لتعميق الفهم حول الجوانب الثقافية والاجتماعية للتنمية.

٩- ورحبت ممثلة برنامج الامم المتحدة الانمائي السيدة ناديا حجاب بالحضور ونقلت لهم تحيات السيد جيمس غوستاف سبيت ، المدير الجديد للبرنامج وكذلك تحيات الدكتور علي احمد عتيقة مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الاقليمي للدول العربية، وذكرت بأن فكرة اصدار تقرير سنوي حول التنمية البشرية كانت قد انطلقت اثناء الطاولة المستديرة التي عقدت بالتعاون مع البرنامج بين الشمال والجنوب في عمّان عام ١٩٨٨.

١٠- وركزت ممثلة برنامج الامم المتحدة الانمائي في كلمتها على نقطتين رئيسيتين: الاولى وهي العلاقة بين نهج التنمية البشرية ونهج التنمية الشاملة والمتكاملة، والثانية تتعلق بمؤشرات التنمية البشرية. واشارت بصدد النقطة الاولى الى ترابط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، كما اشارت ايضاً الى ان نعت التنمية "بالبشرية" و "المستدامة" تولد عن شعور لدى عدد غير قليل من الحكومات بضرورة تغيير محط تركيز التنمية اي الانتقال من التركيز المنصب كلياً على نمط غير مستدام من انماط النمو الاقتصادي الى منظور مستدام بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية.

أما بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية فقد اشارت السيدة ناديا حجاب الى ان المكتب القائـــم على اعداد تقريـــر التنمية البشرية قد شدد دوماً على ان دليل التنمية البشرية لا يمثل بالضرورة مقياساً شاملاً وكافياً لهذه التنمية وانه لا بد لتقييم المنجزات الوطنية من الرجوع الى مؤشرات أخرى لاستكمال الدليل. كما اشارت ايضاً الى ان الجهود تبذل حالياً لاحتساب

العوامل البيئية وكذلك لاحتساب مساهمة المرأة في طريقة اعداد الدليل.

١١- وفي ختام كلمتها طرحت ممثلة برنامج الامم المتحدة الانمائي للنقاش التساؤلات الثلاثة التالية: (أ) كيف يمكن للبرنامج ان يساعد في ايجاد البيانات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحليل اولويات التنمية في منطقتنا بصفة منتظمة وموضوعية؛ (ب) كيف يمكن تقدير جوانب هامة من التنمية البشرية مثل المشاركة الشعبية القاعدية والقيم الاسرية والتضامن الاجتماعي؛ (ج) مدى انطباق ادوات تحليل التنمية البشرية على مختلف الحالات القطرية والاقليمية.

جيم - الحضور

١٢- حضر الاجتماع خبراء ومشاركون من هيئات دولية واقليمية ووطنية حكومية وخاصة، وكذلك من هيئات اكاديمية وبحثية وصحفية عديدة.

١٣- تناوب على رئاسة الجلسات عدد من الخبراء والمشاركين، كما تولت سكرتارية الاجتماع اعمال المقرر.

دال - جدول الاعمال

١٤- في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، اقر "اجتماع فريق خبراء بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي" جدول اعماله وفق مواضيع البحث المدرجه ادناه.

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

الف - الروافد الفكرية العربية والاسلامية لمفهوم التنمية البشرية

١٥- رأت الدراسة بأن الهدف من توظيف مفهوم "التنمية البشرية" في الخطاب الاقتصادي والسياسي المعاصر هو الارتقاء بالتفكير في التنمية والعمل لها، من المجال الاقتصادي الضيق الذي حصر فيه طوال العقود الماضية الى مجال اوسع، مجال الحياة البشرية بمختلف مرافقها، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما ان البحث في "الروافد الفكرية العربية الاسلامية" التي من شأنها ان تساعد على تأصيل وتعميق الوعي بضرورة النظر الى التنمية هذه النظرة الشمولية المتكاملة، لن يكون مجدياً ما لم تراع المسافة الواسعة التي تفصل بين "المفكر فيه" في العصور الاسلامية الماضية و "المفكر فيه" في العصر الحاضر، وما لم يتم التعامل مع النصوص الدينية الاساسية (القرآن الكريم والحديث خاصة) على اساس التمييز بين ما يقبل فضاءها الدلالي التفكير فيه وما لا يقبل، في اطار بناء فهم جديد لها.

١٦- وانطلاقاً من هذا الهاجس المنهجي الذي تحركه الرغبة في التحلي بأكبر قدر من الموضوعية، واقتناعا بان التنمية البشرية في الوطن العربي والعالم الاسلامي يجب ان تجعل من مهامها الاساسية تنمية الوعي بحقوق الانسان ، تطرق البحث لمفهوم الانسان وحقوقه كما تتحدد في المرجعية الفكرية المعاصرة. وتناول بعد ذلك النصوص الدينية والتراثية التي تؤسس مفهوماً للانسان وحقوقه كما ورد في القرآن الكريم، والتي تتمثل في الحق في الحياة وفي

التمتع بها وفي حرية الاعتقاد وفي المعرفة وفي الاختلاف وفي الشورى وفي المساواة وفي العدل.

١٧- واضافة الى هذه الحقوق العامة، فقد ابرزت الدراسة حقوق المستضعفين التي اولاها القرآن والحديث اهمية فائقة. وخلصت الدراسة الى الاشارة بان مفهوم "تطبيق الشريعة" الرائج حالياً سيبقى مجرد شعار لا يتيح تمتع الناس بالحقوق الاساسية الخاصة منها والعامة.

١٨- وفي معرض التعقيب المقدم تم التركيز على القضايا المنهجية التي جاءت في مقدمتها بما تثيره من اشكالية تقوم على محاولة الربط بين مفهوم عصري وفكر ينتمي الى التراث العربي. وقد اتجه البحث في هذه الدراسة، بعد المقدمة والمنهجية، الى النظر في احكام القرآن والسنة ضمن اطار ما أسماه "المفكر فيه" اي النظر في ذهن المتلقى المتفق على تاريخيته سواء اكان هذا المتلقي مفسراً أو مجتهداً أو فقيهاً أو من عامة الناس.

١٩- وشدد التعقيب على حكم النصوص الدينية وعدم خضوعها في نشوئها وبقائها لأوضاع الظروف التاريخية، كون الحكم في النهاية مرده للنص لا الى المصلحة المتجردة من النصوص. بينما اعتبر الفقه بانه اجتهادات البشر في ادراك الاحكام المنزلة وفي استخلاص المعاني تبعاً للزمان والمكان، وهو بذلك يرد عليه بالصواب والخطأ وتتعلق به نسبية التاريخ.

٢٠- وقد بين النقاش الذي تناول هذه الدراسة مدى اهمية ضبط لغة الخطاب، كي لا يساء فهم مصطلحات النقاش، وذلك نظراً لازدحام ساحة المعرفة بالمفاهيم المتضاربة بشأن مفهوم التاريخية ومحدداتها، ومناسبات نزول الآيات القرآنية وكيفية النظر الى علاقة التراث بالقرآن.

٢١- وفي مجال البحث لايجاد تحليل مرجعي للواقع التنموي في المنطقة العربية يفسر حالة التخلف ويشرح التناقض بين الثقافة الاسلامية وبين واقع الاسلام، جرى تأكيد الاساس التراثي الذي اوضح ماهية الحقوق الواردة في هذا التراث، والتي تستجيب لتنمية الوعي بماهية الانسان المعني بالتنمية. ومن هنا فان التنمية البشرية بصفتها تنمية الانسان ككل والتي تعتبر ركيزة حقوقه السياسية تتطلب الوعي بهذه الحقوق، والمعرفة بالحلول التي قدمت بشأن حقوق المستضعفين التي تضمن تشكيل روافد لانشاء نظام اشبه بالضمان الاجتماعي. وهذا ما يستوجب التفريق بين الدين كمشروع للدولة وبين الدين كناموس للأمة ونهج للتفكير ومرجعية للمقاصد.

٢٢- كما تطرق النقاش الى أن اشكالية التوافق بين الروافد التي طرحتها الورقة والاوضاع القائمة في مجتمعاتنا والتصورات المتعلقة بمفاهيم التنمية البشرية وخاصة على مستوى وضع المرأة، تؤكد وجوب الاتفاق على اعتماد النص الديني كاطار مرجعي لتوحيد الاراء، ولتكن بعد ذلك الحركة فيما يقبله هذا النص من تأويل يفسح المجال الواسع للاجتهاد، طالما عرفنا ما نريده من النص. فالبحث المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال كالأرث لا بد ان يستتبعه المعرفة المتعلقة بأمور اخرى، على غرار الطلاق والنفقة الخ والتي تناسب لحد ما الارتقاء بوضع المرأة.

باء - التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون

٢٣- تتبعت هذه الدراسة مسيرة مفهوم ومضمون التنمية البشرية كما جرى طرحها في أدبيات الأمم المتحدة عامة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي خاصة، وتبين ان هذا المفهوم ارتبط أصلا بنظريات النمو الاقتصادي المعمول بها، وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد البشري

في الفكر الاقتصادي السائد. وهكذا فقد تم التركيز خلال الخمسينات على مسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل بعد ذلك الى التعليم والتدريب خلال الستينات، ومن ثم الى التركيز خلال السبعينات على تخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر. غير أن هذا الاهتمام بالجانب البشري من قبل الفكر الاقتصادي، قد تم اغفاله لاحقا في الثمانينات حيث جرى التركيز على سياسات التكيف الهيكلي التي حمل لواءها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢٤- ولقد بادر برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ منتصف الثمانينات، وخاصة بعد مطلع التسعينات، الى اعادة التركيز على محورية الجانب البشري في التنمية، فقدم تعريفا للتنمية البشرية متوازنا وديناميا يركز من ناحية على أهمية تشكيل القدرات البشرية، ومن ناحية أخرى، على أهمية الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، بحيث أعيد التوازن الى طرفي المقولة الداعية الى "أن الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها".

٢٥- وتقدم تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ ١٩٩٠ اسهامات جد مهمة من زاوية الاقتصاد السياسي، تعالج مختلف مسائل التنمية في الدول النامية، مما يستدعي متابعتها عن كثب وبجد وانفتاح وروح علمية نقدية. وضمن هذا الاطار النقدي، خلصت الدراسة الى تقديم اقتراحين أساسيين، يدعو الأول الى الاهتمام بالجوانب الثقافية والحضارية وأثرها على التنمية البشرية، ويدعو الثاني الى أهمية بلورة الانعكاسات السلبية للتبعية السياسية على التنمية البشرية.

٢٦ - وفي التعقيب حول هذه الدراسة، جرى تناول نظريات النمو الاقتصادي وارتباطه بالبعد البشري للتنمية. كما تناول التعقيب تركيز الدراسة في بحثها التطور الزمني للمفهوم على برنامج الامم المتحدة، معتبراً بأنه كان من الأجدى الرجوع الى عدد اكبر من المنظمات الدولية ونتائج مراكز البحث واجتهادات الباحثين، خاصة وأن الدراسة لم تظهر توافق النسق العربي حيال ما عرضته من تغير للاولويات سنة بعد اخرى.

٢٧- وعند عرض مرحلة التسعينات يشترك التعقيب مع الدراسة في الاعجاب بجهد ومنهج البرنامج الانمائي للامم المتحدة، ويبدي ملاحظات تتعلق بتعريف التنميةالبشرية والحاجة لمنهج مستقر تسترشد به البلدان النامية. أما بالنسبة لمؤشر التنمية، فقد ابدى التعقيب حياله خمس ملاحظات كان من اهمها ضرورة ادماج عنصر الهوية في الموارد البشرية. وعند تناول الجوانب التعليمية والثقافية وبالرغم من الاتفاق، اشار التعقيب الى المصادر العربية المتوافقة مع وجهة البرنامج الانمائي ومأزق العجز في مجابهة الثقافة الغربية الطاغية.

٢٨- ورأى التعقيب، رغم اتفاقه مع المقترحات التي قدمها البحث، بأن تحويل هذه المقترحات الى مؤشرات كمية قد يتطلب اعادة النظر في منهج المؤشرات السابقة. واقترح في هذا الشأن ان يكون التحليل على اساس مجتمعات وثقافات متجانسة، وبالتالي تشكل عدة تقارير تتوج بتقرير دولي بحيث تتيح هذه التقارير المقارنة عبر الزمان وتتضمن مفهوم الهدر في الموارد البشـرية. واخيراً دعا التعقيب الى ايلاء عناية خاصة لدراسة انعكاس سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي على التنمية البشرية.

٢٩- أما النقاش بشأن هذه الورقة فقد تركز على مشاكل تعريف التنمية البشرية ومشاكل وزن المتغيرات المعتمدة في مؤشر التنمية بصفتها متغيرات مترابطة، كما أثيرت مسائل تصحيح قدرة العوامل داخل كل متغير، فضلا عن بروز السؤال الأكثر اثارة للجدل في تجاوز البحث للمؤشرات التي يجب ادماجها في التنمية الى البحث بماهية المؤشرات الواجب اعتمادها لتحديد وفهم التنمية بحد ذاتها.

٣٠- هذا وتطرق النقاش ايضاً الى ضرورة البحث في مجالات استكمال النواقص التي تضمنها تقرير التنمية وضرورة تحديد المجالات المفيدة التي أغفلها التقرير بشأن التنمية المتوازنة بين الريف والحضر الذي لم يلحظ في التطبيقات المتبعة لتوزيع الدول. كما جرت الاشارة الى ضرورة ردم الفجوة الداخلية للتنمية المتفاوتة بين بلدان العالم العربي التي توزع بعضها وفق المؤشر الانمائي على مرتبة ٤٥ بينما توزع غيرها على مرتبة ١٦٠، وذلك قبل التفكير في الموازاة على المستوى الدولي.

٣١- وفي معرض البحث بخلفيات مفهوم التنمية البشرية وانتشاره في دول العالم، جرت الاشارة الى أن السعي لتسويق هذا المفهوم يترافق مع متطلبات السوق الدولي. فالتبعية السياسية لا تقتصر كما أشارت الورقة على مجرد التسلح بل تتناول أساسا التبعية الاقتصادية والثقافية. ولقد جرى التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بهوية معينة في عالم تعصف به الأهواء وذلك على قاعدة البعد الثقافي. فعملية التنمية البشرية هي حالة من التفاعل الجدلي بين الانسان والمجتمع، والتنمية البشرية تتجه للانسان جسما وعقلا وقدرة على المشاركة، وغير ذلك من العوامل الكفيلة بتطوير هذه القدرة والارتقاء بها. ولذلك تكون التنمية البشرية ما وصلت اليه حالة التنمية في تطوير قدرة الانسان، وبالتالي حالة وقدرة المجتمع بصفتهما الجدلية، وبوجود قدر من التماسك بين طرفي هذا التفاعل. وعليه، فإن هذه القدرات وتلك الحالات التي يمكن تحديدها وفق اولويات معينة، تتطلب توفير معايير قياسها.

جيم - قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية

٣٢- اهتمت هذه الدراسة بتحديد مشكلة قياس انجاز التنمية، بالمفهوم الذي ينطلق منه البعض لتعريف التنمية، ومن ثم بالأهداف التي يجب تحقيقها، حيث شهد كل من المفهوم وتحديد الأهداف تغيرات ملحوظة خلال العقود الأربعة الماضية. ولأن التنمية تعني أكثر من مجرد الزيادة المطردة في الدخل القومي، وتنطوي على تغيرات جوهرية في بنية الاقتصاد الوطني، فان الدعوة توصلت الى استخدام مؤشرات تعكس وتقيس هذه التغيرات الهيكلية. وحينما أخذ التركيز يتزايد على مدلولات التنمية المستقلة، برزت الحاجة الى تدعيم صورة تكامل أو اختلال البنية الداخلية بمؤشرات تقيس درجة الاعتماد على العالم الخارجي في التجارة وتدفق الموارد.

٣٣- وتلقي الدراسة الضوء على خطط التنمية في الخمسينات والستينات التي ارتكزت على استخدام النموذج الذائع الصيت، هارود-دومار، والتي تتخذ من زيادة الدخل المتوسط للفرد هدفا رئيسيا. ولما كشفت تجارب معظم بلدان العالم الثالث عن أن زيادة الدخل القومي لم تكن كافية لحل أي من المشكلات الملحة التي تواجهها شعوب الجنوب، ارتفعت المطالبات بأن تسعى جهود التنمية الى أهداف أخرى، مثل تخفيف حدة الفقر أو تحسين توزيع الدخل أو زيادة التوظف.

٣٤- وبعد أن أبرزت الدراسة النواقص التي تحيط بمسألة قياس التنمية، قامت باستعراض المسارات التي اتجهت الى تطوير مؤشرات مفيدة للتنمية، ومن بينها قائمة مؤشرات اجتماعية تتضمن عددا كبيرا من البيانات المتعلقة بمجالات متعددة للنشاط الانساني. وتناولت الدراسة بالتحليل الميزات الهامة التي يتسم بها تركيب دليل التنمية البشرية كمؤشر تركيبي لقياس التنمية البشرية.

٣٥- وفي معرض التعقيب على دراسة قياس التنمية البشرية جرى التطرق الى جملة من الملاحظات الأساسية بشأن تطوير مؤشرات دليل التنمية، وأهم هذه الملاحظات يتمثل في ضرورة

ارتكاز مفهوم التنمية على الوعي بأن الأداء في المجال التنموي انما يتم وسط متغيرات عالمية وحضارية ذات طابع تحولي. وبناء عليه، فان منهجية القياس يجب أن تكون متطورة ومرافقة للمشكلات العصرية وشاملة على الامكانات المتاحة في مجالات النمذجة وأوزان الترجيح الملائمة.

٣٦- كما ان متطلبات النهوض بفهم أوضح للتنمية يقتضي الاحاطة بأبعاد ثلاثة وهي، علمية المجتمع والتعليم، اطلاق الحريات الأساسية، والتنمية الاقتصادية. وتمثل هذه الأبعاد مرتكزات هامة للنهوض بعمل عربي يسعى لتحديد الأولويات بمعزل عن التوجهات الدولية أو التقسيمات التي لا تأخذ خصوصياته بعين الاعتبار.

٣٧- وأخيرا يرى التعقيب بأن الصور المقدمة لدليل التنمية البشرية هي زائدة الحساسية بالنسبة للأوزان الترجيحية المستخدمة، الأمر الذي يخلق مشاكل فعلية عند تطبيقها ويحفز المطالبة بعمل حقيقي يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف وتوجهات التنمية وخصوصية الهوية. وعليه فإن تقرير التنمية يجب أن يتضمن وجود مقاييس اخرى ولا يقتصر على مقياس واحد.

٣٨- وفي مداخلة سابقة للنقاش حول هذه الدراسة، اشارت رئاسة الجلسة الى تعدد مؤشرات التنمية وارتباطها ببعضها البعض وكذلك ارتباطها بمتوسط الدخل. ففي منتصف الستينات قامت مؤسسة الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) بتحديد مؤشر اشتمل على: الدخل والتغذية والسكن والصحة والتعليم. كذلك تم في اواخر السبعينات استنباط مؤشر نوعية الحياة والذي شمل توقع الحياة عند الولادة ومعدل وفيات الاطفال والامية. بعدها ظهر مؤشر الحرمان البشري، والذي شمل توقع الحياة عند الولادة والتغذية والتعليم والصحة والحريات السياسية. كما ظهر ايضاً بعد ذلك مؤشر الحريات الانسانية الذي ضم اربعين متغيراً ، واخيرا ظهر مؤشر التنمية البشرية المستعمل حالياً من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي.

٣٩- ويبدو ان ترتيب كافة البلدان حسب المؤشرات المشار اليها اعلاه قد أفضى الى نتائج مماثلة وذلك بفعل وجود ترابط احصائي قوي بين مختلف المتغيرات المستخدمة وبين متغير متوسط الدخل المعتمد. لكن عند ادخال متغيرات جديدة، يتوجب تفاديها اجتماعياً ، كنسبة الانتحار بصفتها انعكاساً للصحة النفسية، ونسبة الطلاق بصفتها إنعكاساً للترابط الأسري، ونسبة جرائم القتل ونسبة تعاطي المخدرات وهي تعكس الخلل الاجتماعي، تبين من ناحية ان ترتيب الدول قد اختلف بشكل كبير، كما تبين من ناحية اخرى ان ترابط هذا المؤشر الجديد مع متوسط الدخل هو ترابط ضعيف احصائياً .

٤٠- ولقد تمحور النقاش حول هذه الدراسة وفق اتجاهين محددين : الأول يقبل بشرعية طرق القياس المطبقة ويحاول تطويرها، والثاني يربط بين القياس ونموذج التنمية المستوحى. ويدعو الاتجاه الاول الى تطوير طرق القياس خاصة في الدول النامية اذ ان هذه الطرق قد عكست لغاية اليوم اوضاع الدول المصنعة، كذلك يدعو الى ربط القياس بالمستقبل والثورة التكنولوجية، فضلاً عن دعوته الى ضرورة قياس كافة المتغيرات وخاصة تلك المتعلقة بوضع المرأة.

٤١- اما الاتجاه الثاني فقد دعا الى موقف نقدي ازاء نموذج التنمية المستوحى، وطالب بقياس الجوانب غير الانسانية في النموذج الغربي المتبع. فهناك مثلا التفكك الأسري وانتشار تعاطي المخدرات وارتفاع نسب الإنتحار وارتفاع نسبة المال الموظف في التنمية والمسلوب اصلاً من الدول النامية، وظاهرة التحكم بالرأي العام من خلال اجهزة الاعلام المختلفة الخ.. كذلك اشير في هذا الصدد الى ان المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية تختزل الكم وتغيب الكيف.

دال - الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية

٤٢- رأت هذه الدراسة أنه في ضوء تفاقم الأزمة الاقتصادية واعباء الديون الخارجية، فقد اضطر عدد من الدول العربية الى تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي يصوغها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في كل من: مصر، السودان ، تونس، الأردن، المغرب. واشارت الى تحذير وثيقة إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية (نيسان/ابريل ١٩٩٣) من الآثار السلبية التي تنجم عن هذه البرامج على احوال البشر في الوطن العربي. وبعد ان أوضحت الورقة مضمون هذه البرامج واهدافها الحقيقية والسياسات النمطية التي تنبثق عنها، حاولت ان توضح تأثيراتها السلبية على التنمية البشرية مشيرة الى ثلاثة خصائص اساسية لهذه البرامج تعتبر ضارة في التنمية البشرية، وهي: طبيعتها الانكماشية، وانحيازها لمصلحة رأس المال، واضعافها لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

٤٣- ثم تطرقت هذه الورقة الى اضرار تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية من خلال نتائجها المتعلقة بزيادة درجة الحرمان البشري في اشباع الحاجات الأساسية (الغذاء، الصحة، التعليم، الإسكان..)، فضلاً عن نتائجها الماثلة في زيادة البطالة وتخفيض الدخول والأجور الحقيقية لقطاع عريض من الناس. وذلك بالرغم من النجاح الذي حققته تلك البرامج في تنفيذ اهدافها الحقيقية، المتمثلة في زيادة قدرة هذه البلدان على دفع اعباء ديونها الخارجية وفتح اقتصاداتها امام حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال. وليست القضية في الآثار السلبية قصيرة المدى التي نجمت عن هذه السياسات، بل في ما سينجم عنها من آثار وتداعيات على المدى المتوسط والطويل.

٤٤- وقد جادلت الورقة الحجة المتداولة التي تقول ان تلك الآثار ذات طبيعة مؤقتة وانها سرعان ما تختفي بعد الانتهاء من فترة تنفيذ هذه البرامج، مشيرة الى خطأ هذه الحجة في ضوء خبرة البلدان العديدة التي سبقتنا الى تطبيق برامج التكييف، حيث يصبح تكرار تطبيق هذه البرامج آلية شبه ثابتة في الاقتصادات التي قبلت تطبيقها دون ان تحقق امانيها في النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونظراً لأن التنمية البشرية اصبحت الآن مرتكزاً اساسياً في الاستراتيجيات الانمائية ، فإن اعادة النظر في هذه البرامج تصبح مسألة حيوية.

٤٥- وذكر التعقيب بأن الدراسة تولت تنميط برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي يقترحها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دول العالم بشكل يثير الاعجاب، ولكن ذلك لا يمنع من ان للبرامج المقترحة على الأقطار العربية بعض الخصوصيات تميزها عن هذا النمط العام من جهة ونحو بعضها البعض من جهة ثانية، والتي قد يترتب عليها آثار مختلفة على مستوى التنمية البشرية. بعد ذلك أشار التعقيب الى تناول الدراسة أثر البرامج المعنية على التنمية البشرية في الاقطار العربية بطريقة تحليلية مثيرة للاعجاب ايضاً ، لكنه يرى بأن الاقتصار على هذه الطريقة يضعف من درجة الاقتناع بالنتائج التي توصل اليها، علماً بأنه ليس من المستحيل تدعيم التحاليل بمعطيات احصائية تعود لبلدان اقدم عهداً بهذه البرامج ومنها بعض البلدان العربية، حتى ان هناك كم وافر من المعطيات التي تتعلق بالأقطار العربية حديثة العهد ببرامج التثبيت والتكيف. أضف الى ذلك انه كان من المفيد تناول نشاطات صناديق التنمية الاجتماعية ببعض التفاصيل ما دام الرهان عليها قائماً للحد من الآثار السلبية للوصفات الدولية. والملاحظة نفسها تنطبق على تناول الدراسة لمسألة الرد على المقولة التي يرددها خبراء المؤسستين الدوليتين، في ان هذه الاثار السلبية ستزول حتماً في الامدين المتوسط والبعيد.

٤٦- كما لاحظ التعقيب اغفال الدراسة لعملية رسم معالم البديل للبرامج المقترحة أو المفروضة، والتي يعتقد بان بداية الطريق نحو نهضة عربية تنموية حضارية تكون باعادة النظر جذرياً بأنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك التي ذكرت الدراسة بأنها من الاسباب الرئيسية لضياع الفرصة التي اتاحتها الفورة النفطية. ومن هنا تبرز الأهمية التي تكتسبها دراسة آثار هذه الانماط على التنمية البشرية.

هاء - التنمية البشرية وهدر الموارد والترييع المتزايد للاقتصاد العربي

٤٧- ترى هذه الدراسة بأن مفهوم التنمية البشرية قد استقر في السنوات الأخيرة حين بادر برنامج الامم المتحدة الانمائي بإصدار تقريره الأول عن الموضوع في عام ١٩٩٠، وهو يعنى ببحث مدى التقدم الذي احرزته البلدان النامية في مجالات محددة مقارنة بما هو عليه الحال في النموذج التنموي (في البلدان الصناعية). وبالرغم مما يشوب مقاييس المقارنة من مثالب، الا ان النظرة الخاطفة الى التغيير الذي حصل في البلدان النامية تفيد عن عدم النجاح في ردم الهوة التي تفصلها عن بلدان النموذج التنموي، بل وفي احيان كثيرة تزايدت الفجوة بينهما، وكان هذا حال الأقطار العربية.

٤٨- ويثير الفشل في عدم تحقيق الاهداف التساؤل عن السبب أو الاسباب المسؤولة عنه. وتأتي الإجابة في انه يكمن في منظومة الافكار التي ينجم عنها هدر للموارد يأخذ اشكالاً شتى. وقد شاعت منظومة الافكار هذه ووجدت راعياً في البلدان الصناعية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. وهي تركز على صياغة مثال مستلهم من تجربة تاريخية محددة تقاس عليها وتقارن بها المجتمعات الأخرى. وهكذا اصبحت البلدان النامية مجتمعات متخلفة ترى اوضاعها الاقتصادية وتحلل ظروفها الاجتماعية وتتأمل احوالها الفكرية والثقافية من خلال مرجعية بلدان نموذج التنمية. وبات لزاماً عليها كي تلحق بالمثال وتصبح على غراره ان تتبع خطاه وان تحذو على منواله. وقد ساهم في غرس منظومة الأفكار في عقول وقلوب الناس ثالوث من النخبة المتعلمة وادوات التثقيف والإعلام والمنظمات الدولية.

٤٩- وغاب عن أذهان الكثير في غمرة التقليد للمنطلقات التي ارتكز اليها المثال في تقدمه: سلب ونهب البلدان الأخرى وتدمير بناها الاجتماعية والاقتصادية، وفرض علاقات قوة حددت ولا تزال تقسيم العمل الدولي في مراحل لاحقة. كما شغلت الأذهان ايضاً عن مسيرة هذا النظام وما ألحقه من اضرار بالطبيعة والانسان على حد سواء. ومع ذلك فقد احاقت بوعود التنمية واغراءاتها حقائق الفشل ومرارة الحرمان. ونجم عن تبني الوطن العربي لمنظومة الافكار التنموية ومؤسساتها وبرامجها ومشروعاتها تبديد خطير لموارد هذا الوطن تتجلى في صور متعددة سواء على صعيد النشاط الانتاجي، أم على مستوى التحضر أم على مستوى الثقافة أم على مستوى الإنفاق العسكري أم على المستويات الاخرى. وعليه فإن المخرج من هذه الازمة يكمن في الخروج من قيود النموذج التنموي لا في السعي لتحسينه، فالمشكلة قائمة في اسسه الفكرية ومنطلقاته الفلسفية التي لم تجعل للحياة إلا معنى واحداً هو الانتاج المادي وتحويل كل شيء الى سلعة.

٥٠- استهل التعقيب على هذه الدراسة بالاشارة الى اشكالية استخدام تعبير "التنمية البشرية" أو " تنمية الموارد البشرية"، فالبشر ليسوا موردا، وانما تستخدم الموارد لخدمتهم. ومن الخطأ الفادح وضع البشر أو "العمل" على نفس مستوى رأس المال والارض، واعتبارها جميعاً من عناصر الانتاج، أو الحديث عن رفع انتاجية العمل وكأنه من نفس نوع رفع انتاجية رأس

المال أو الارض. هذه نظرة كاسحة وقاهرة للانسان، ترجع الى خطأ قديم بدأ منذ القرن الثامن عشر على الاقل، اي منذ نظر اوائل الاقتصاديين الى العمل على انه "عنصر من عناصر الانتاج" ووضعوه على نفس مستوى الارض ورأس المال. وهو خطأ يرجع بدوره الى بزوغ وتطور علم الاقتصاد في ظل الرأسمالية، او ربما كان الأصح القول بأن الخطأ يرجع الى ان هذا العلم قد بزغ وتطور في ظل بزوغ وتطور الحضارة الميكانيكية في الغرب. وقد أدت هذه الواقعة التاريخية ايضا الى ما يشبه الاحتكار، من جانب الاقتصاديين ، لقضية نهضة الأمم، فاختزل هدف النهضة في هدف اكثر تواضعاً بكثير هو "الانماء" ، وساعد ذلك على ترسيخ هذا الاختزال للانسان حتى اصبح مجرد "عنصر من عناصر الانتاج".

٥١- ويرى التعقيب ضرورة التمييز بين صورتين من هدر البشر، تتمثل الصورة الاولى في (هدر البشر) بمعنى اننا لا نستخدم كل الامكانيات البشرية المتاحة لزيادة انتاج السلع والخدمات، وتتمثل الصورة الثانية في (هدر البشر) بمعنى الاعتداء على انسانيتهم. والبطالة مثال جيد جداً على هدر البشر بالمعنيين: فهي تعني اضاعة مورد من موارد السلع، ولكنها ايضاً تعني حرمان الإنسان من ممارسة حاجة اصيلة فيه، وهي التعبير عن ذاته بالعمل، وحرمانه من مصدر اساسي من مصادر احترام النفس.

٥٢- ولقد تطرق النقاش حول هذه الورقة الى جوانب وخلفيات هدر الموارد وذلك انطلاقاً من التساؤل عن مبررات الظهور المفاجيء في الأدبيات الدولية للاهتمام بعدم اغفال العنصر البشري بعد ان كان اهتمام التنمية محصوراً في تعظيم الموارد والسلع. وفي محاولة للاجابة على هذا التساؤل جرت الاشارة الى ضرورة الشك في مدى جدية اطلاق شعار التنمية البشرية خاصة اذا كان الغرض الضمني لإطلاقه هو تغطية انعكاسات سياسات الاصلاح الهيكلي فيما تؤدي اليه من هدر للموارد. أضف الى ذلك، ما يتوقع ان تحصده سياسات الخصخصة من هيمنة رأس المال الأجنبي الذي يسعى لإيجاد مجالات جديدة للاستثمار.

٥٣- وفي السياق نفسه، تتابع النقاش بشأن خلفيات هدر الموارد وفق نسبية مفهوم التنمية البشرية واستجابته لمفهوم ومتطلبات التنمية الاقتصادية البحتة. ورغم ذلك ، فإن هذا المفهوم المتعلق بالتنمية البشرية كما جرى اقراره في برنامج الامم المتحدة الانمائي يؤكد اخفاق التنمية التي تغفل حقوق الفرد في تنمية قدرته لتحقيق ذاته وإعداده للمشاركة، وبالتالي المساهمة في إتخاذ القرار الكفيل بتحقيق العدالة.

٥٤- فضلاً عن ذلك، فلا بد من الشك في صحة المفاهيم المتعلقة بالتنمية البشرية وخاصة فيما تهدف اليه من تحقيق لسعادة الناس. لأن تحقيق هذا الهدف الذي يتماشى مع ادبيات اعداد المفهوم في المشاركة مرتهن بقيام المجتمعات المدنية الكفيلة بتأمين أسس ومرتكزات تحقيق هذه المشاركة. كما جرى التأكيد ايضاً على اعتبار التنمية البشرية لعنصر الانسان بصفته هدفاً للتنمية وليس سبباً لها فحسب، بما يترتب عن ذلك من ضرورة حسم أولويات الأخذ بهذا الهدف او الأخذ بتطوير الوسيلة. وهنا تطرق البحث الى الهدر الناجم عن الانخراط المحدود للمرأة في النشاط الاقتصادي، وتم التشديد على مفهوم الحق في العمل دون الخوض في مستتبعات ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته نتيجة ظروف أو اوضاع خاصة لا علاقة لها بتثبيت هذا الحق العائد للمواطنة الكاملة للمرأة.

واو- التنمية البشرية في البلدان الاسيوية المصنعة حديثاً

٥٥- تركز هذه الدراسة على بحث تجربة النمو الاقتصادي لدولة كوريا الجنوبية وتتناول الدور المتنامي الذي تلعبه هذه الدولة في التجمع الاقتصادي المسمى "آسيا والمحيط الهادي" الذي يتكون أساسا من دول شرقي آسيا وأستراليا ونيوزيلاندا ويسعى الى جذب الصين والتعامل المتميز مع شرق روسيا. وبعد استعراض الدراسة لتأثير دمج كوريا ضمن استراتيجية التنمية الشاملة التي بدأتها اليابان منذ عام ١٨٦٧ وخاصة في مجال التعليم وتحديث الاقتصاد الكوري، تطرقت لأهمية المكاسب التي حققتها كوريا من خلال استقلالها عن اليابان، وانضمامها لقوى الحلفاء، وذلك على صعيد الموارد المالية لإعادة التعمير وتسهيلات التصدير الى أمريكا.

٥٦- وفي سعي هذه الدراسة لتفسير المعدلات السريعة لنمو الاقتصاد الكوري، شددت على أهمية التعليم وعمق تقدير العمل المتقن في التكوين الحضاري، بحيث ساهم هذا التعليم بصورة هامة في الارتفاع المتنامي لإنتاجية العمل. يضاف الى ذلك الدور الحاسم الذي أسهمت فيه الدولة لتوحيد جهود التنمية في إطار أهداف الخطط متوسطة المدى.

٥٧- ورغم هذا الإنجاز الكبير الذي حققته كوريا على المستوى التنموي، ترى الدراسة بأن بعض نواحي الضعف تؤثر بصورة سلبية في نمو معدلات الاقتصاد الكوري، وأهمها انخفاض الانفاق على الصحة وإهمال خطر التلوث البيئي واغفال مسألة الحريات العامة واهمال قطاع الزراعة مما يؤدي لتزايد الاعتماد على استيراد الغذاء. وتخلص الدراسة بتأكيد الدور الحاسم الذي يلعبه التعليم في نجاح التنمية، وكذلك التأكيد على أن التنمية لا يمكن أن تضطرد بمعزل عن طابعها الشامل الذي يغطي كافة جوانب المجتمع وفي طليعتها الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف مستوياته.

٥٨- ان الفكرة المحورية التي قدمها التعقيب على هذه الورقة هي التركيز على أهمية توافر عناصر الاستقلالية والقدرة الذاتية على مواصلة التنمية، وتلك بلا شك قضية أساسية تنبهت اليها واهتمت بها وبضرورتها حتى الكيانات الاقتصادية العملاقة في صراعها وتنافسها على السوق العالمي.

٥٩- كما اعتبر التعقيب بأن النظرة المتوازنة الى التجارب الانمائية للدول الاخرى، من خلال ادراك سلبياتها جنبا الى جنب مع ايجابياتها، هي أفضل السبل لانتهاج النموذج الملائم بخصوصية كل دولة على حدة. وفي ضوء ذلك يمكن استخلاص عدد من نقاط الاسترشاد الهامة للدول العربية في مجال اهتمامها بالتنمية البشرية كمدخل فعال للتنمية الناجحة. واهم هذه النقاط هي: (أ) اذا كانت عناصر الاستقلالية والقدرة الذاتية على مواصلة التنمية شرطا جوهريا للنجاح... واذا كان هذا الشرط متوافر في مجموعة الدول العربية ككل، فإن طرح قضية التعاون والتكامل العربي يجب أن يستمر دون كلل أو ضعف. بل ويتعين التمسك بهذا المطلب والالحاح عليه لا سيما مع المستجدات الراهنة، التي أصبحت تضيف عنصر الزمن كعامل حاسم في تشكيل الانجازات المستقبلية للكيانات الاقليمية؛ (ب) على الدول العربية - كل على حدة، وكمجموعة متجانسة - أن تطرح بجدية قضية الديون الخارجية، وأن تنتهج السبل الحاسمة الكفيلة بتحرير اقتصاداتها من أعبائها في أقصر مدة ممكنة؛ (ج) ان القبول بضغوط وتيارات التوجهات العالمية Globalization، لا يعني نبذ - وانما على العكس يبرر - الاهتمام بالتوجهات الاقليمية وبالمقومات الاستقلالية القومية، باعتبار أن تلك التوجهات والمقومات هي دعائم وركائز (ومن ثم ضمانات) التواجد القوي على الصعيد العالمي.

٦٠- وانطلاقا من هذه المبادئ الأساسية شدد التعقيب على الحاجة الماسة الى بلورة وتطبيق سياسة عربية فعالة للتنمية البشرية، قوامها: (أ) الأولوية المطلقة لتطوير استراتيجية التعليم في العالم العربي - على اسس موحدة ومتناسقة - بدءا من وضع خطة زمنية محددة لمحو الأمية من خلال برامج مرتبطة بتكوين المهارات البشرية، وتعليم المرأة وتطوير ثقافتها ومهاراتها، بل تنفيذ أهداف زمنية طموحة لنشر مراحل التعليم الالزامي والثانوي والعالي؛ (ب) سرعة التركيز على تكوين واجتذاب الخبرات العربية العالمية "المتفرغة" في كافة تخصصات وفروع العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية، مع توجيه عناية خاصة لتنشيط منافذ وسبل الاحتكاك المباشر بتيارات التقدم والتطور العلمي، من خلال احياء الاهتمام بالبعثات الحكومية للحصول على درجات عليا من كبرى المعاهد والجامعات الأجنبية؛ (ج) إيجاد شبكة متناسقة من المراكز العربية القوية للبحث العلمي والتطوير، ذات التوجهات التطبيقية العملية، والاهتمامات الميدانية، والقادرة على التكوين المستمر للأجيال المتتابعة من المهارات والكوادر البحثية الفنية المتخصصة والمتطورة؛ (د) أن يرتبط نشاط هذه المراكز بالأهداف المحددة لاستراتيجية انمائية وتصنيعية عربية.

٦١- ولقد أثار النقاش بشأن ورقة "محددات التنمية البشرية في الدول المصنعة حديثا" العديد من التساؤلات حول جدوى تطبيق النموذج المتبع في دولة كوريا الجنوبية، فإذا كان التعليم يعني الانتاجية المطردة في رأس المال، ومن ثم تحول ليكون القيمة المضافة للعمل البشري في الانتاجية، فأين تقع كوريا في تصنيف القيمة المضافة؟ وهل يمكن النظر الى تجربتها في التنمية بمعزل عن العوامل الخارجية التي ساهمت في تمويل واعداد بنيتها الداخلية لإنجاز هذه التجربة؟ فضلا عن السؤال حول كيفية الاستفادة والتنسيق بين مقومات ثلاثة في هذه التجربة، وهي: العنصر البشري والعمل والانتاجية دون الركون الى نمط معين للدولة، وهل كان من المتوقع قيام ونجاح مثل هذه التجربة بظل نظام ديمقراطي؟

٦٢- وتبين في معرض الاجابة عن هذه التساؤلات بأنه لا وجود لنموذج معين يمكن تطبيقه في مجال التنمية لأنها لصيقة الخصوصيات وتمايز الظروف المؤدية لنجاحها أو فشلها. كما أن الديمقراطية على مستوى المجتمع ككل وبكافة أفراده، تصبح قوة المجتمع وليس قوة الدولة، ومثال على ذلك، ما هو حاصل في الصين التي حققت معدلات نمو وصلت الى ١٤ في المائة. ولذلك، فإن كوريا اليوم تدفع ثمن النمو السابق الذي غابت عنه الديمقراطية، حيث نجد أنه وبالرغم من الفائض الذي يخولها القدرة على ايفاء ديون الواردات فان هذه القدرة بدأت بالانخفاض نتيجة للأزمات الداخلية.

٦٣- وتطرق النقاش أيضا لبحث الفهم العام بشأن التنمية الاقتصادية التي تتم على حساب التنمية الاجتماعية كقاعدة للتساؤل حول مصير التنمية في كوريا لو تصورنا خضوعها لمطالب وأولويات التنمية الاجتماعية. كما طرح موضوع التعليم ومدى ما يشكله بحد ذاته لمتغير منعزل عن العرض والطلب، وذلك رغم خصوصية طابعه المقدس في ذهنية الشعبين الياباني والكوري التي تجعل للتعليم قيمة اجتماعية تميزه عن المقارنة بأي شيء آخر.

٦٤- وبالرغم من صحة الاعتقاد بأن التعليم في كوريا يكتسب معنى ذاتيا وقيمة اجتماعية تنفي عنه الخضوع لمجرد العرض والطلب، لكن التعليم فيها لم يقف عند حد معين في تطوره تبعا للتغيرات التكنولوجية التي تتطلب استمرار التعليم وخاصة في مجالات حيوية على غرار العلوم الطبيعية والرياضيات والأحياء الخ.. التي أصبحت القاعدة الحقيقية للقيمة المضافة في التعليم. وبالمقارنة نجد أن معاهد البحث العلمي المتوفرة في مصر، على سبيل المثال، والتي

تتمتع بطاقات بحثية ضخمة، لم تكلفها الدولة أو المؤسسات بما يوظف طاقاتها ويحجب الهدر عن امكاناتها الضائعة.

٦٥- فضلاً عن ذلك ، فقد تعرض النقاش الى مجالات إلاستفادة من التجربة الكورية في التنمية معتبراً بأنها أضفت الطابع العسكري على العمل، وبأحسن الاحوال فإن القاسم المشترك في دول مثل كوريا واليابان هو فرض نموذج معين في معنى العمل والتعليم والاستثمار الخ.. والسؤال الذي يطرح نفسه على مستوى العالم العربي هو توفر نوعيات قيادية ونظم سياسية تستطيع انتهاز فرصة القدرة على فرض نموذج محدد مع ما يستتبعه ذلك من توفر الطاقات والظروف الدولية. والواقع ان الدراسة المعنية بالمسائل التي اثيرت في النقاش لم تهتم ببحث مسألة النموذج المتبع في كوريا الجنوبية الا بمعرض بحثها اسباب نجاح تجربة التنمية فيها. اما بالنسبة لمدى قابلية هذا النموذج للتطبيق على مستويات التنمية في العالم العربي، فالامر يتطلب اعادة النظر في مقولة الموارد، لأن الموارد البشرية في هذه المنطقة هي الاساس الذي تبنى عليه التنمية، بما يعنيه ذلك من صقل لقدرات الانسان العربي لادخاله في الانتاجية واشراكه في التنمية التي يصنعها.

زاي- التنمية البشرية في الانظمة الاسكندنافية

٦٦- تركز هذه الدراسة على وجود نمط للرعاية الاجتماعية يميز البلدان الاسكندنافية عن بقية البلدان الديمقراطية الرأسمالية، وتستعرض العناصر الأساسية لهذا النمط الى جانب السمات الهامة للتطور السياسي الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي نحو نظم الرعاية الاجتماعية الرأسمالية الديمقراطية القائمة اليوم. وتولي الدراسة اهتمامها بالتغيرات التي رافقت وضع المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا خلال المائة عام الأخيرة، بحيث وضع هدف المساواة بين الجنسين في مقدمة بنود جدول الأعمال السياسي لبلدان الشمال، ولا سيما أثناء فترة السبعينات.

٦٧- ولقد تمت مقارنة مؤشرات النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي وعرض مؤشرات نوعية الحياة ونقاش هذه المؤشرات بإيجاز. وترد أيضا مقارنة لمؤشرات التفكك الاجتماعي في فترتين زمنيتين، أي ١٩٦٠ و ١٩٩٠، وذلك لبيان أن المجتمعات الاسكندنافية أصبحت هي أيضا أكثر تعرضا للتغيرات والتحديات الاجتماعية والثقافية التي تنتشر في غيرها من الدول الديمقراطية الرأسمالية المتقدمة.

٦٨- وتثير الدراسة مسألة ما اذا كان بالامكان الابقاء على نمط اسكندنافي محدد في المستقبل على ضوء الاتجاه المتزايد نحو "اضفاء طابع أوروبي" على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد لا يكون التأثير ذا اتجاه واحد (من أوروبا الى البلدان الاسكندنافية)، بل في الاتجاهين، وبلدان الشمال نفسها هي المعنية، الى حد بعيد، بتحديد مدى رغبتها في الحفاظ على النمط الاسكندنافي وتطويره. الا ان احتمالات الحفاظ على النمط تكون أكبر اذا تم الحفاظ على هوية اسكندنافية، ويكون من الأسهل الابقاء على هذه الهوية اذا اختارت بلدان الشمال أن توحد روابطها الرسمية مع المنظمات مثل الاتحاد الأوروبي وسائر المنظمات الدولية.

٦٩- لقد تناول التعقيب المتعلق بالتجربة الاسكندنافية الاشارة الى نوع من المحاباة في وصف النمط الاسكندنافي للتنمية، مغفلا الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول الاسكندنافية منذ بضع سنوات والتي أدت الى اتخاذ جملة من الاجراءات الاصلاحية التي تهدد بعدد من السمات المميزة لنمط الرفاهية الاسكندنافية، (كالتقليص من نسبة الميزانية المخصصة لبعض البرامج

الاجتماعية، ونظام التأمينات الاجتماعية، ونفقات الادارة المركزية والقطاع العام عموما). كما أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة البطالة في كل من الدول الشمالية الخمس مما أدى الى تقليص الفجوة بين الدول الاسكندنافية وبقية الدول الأوروبية. وقد تتطور هذه التحولات بنسق سريع مع دخول الدول الاسكندنافية السوق الأوروبية المشتركة، لذلك يحق لنا أن نتساءل عن مستقبل ما سمي "بالنمط الاسكندنافي" للتنمية وعن استمراريته في الظرف الحالي.

٧٠- كما ان الحديث عن نمط الرفاهية في الدول الاسكندنافية هو بالدرجة الأولى حديث عن نمط للسلوك الاجتماعي أو ما أسماه كاتب الدراسة "بثقافة التوافق"، وهو حديث عن تقاليد للعلاقات بين الأفراد من جهة وبينهم وبين المؤسسات من جهة أخرى. ويتجلى هذا السلوك في نوعية العلاقات التي تربط النقابيين بالأعراف في هذه الدول وصيغ التشاور والشراكة والتعامل التي تميز هذه العلاقات. وتمثل ذلك في وضعية المرأة المميزة في الدول الاسكندنافية، فمكانتها الاجتماعية وارتقاءها الى أعلى المناصب الحكومية ومواقع اتخاذ القرار هو أكبر دليل على انتشار ثقافة الوفاق التي تناولها البحث.

٧١- إن مبرر الاهتمام بالنمط الاسكندنافي للتنمية يعود لإمكانية الاستفادة منه كنموذج يمكن الاقتداء به ويمكن اعتماده من قبل الدول الساعية الى اعادة بناء اقتصادياتها (دول أوروبا الشرقية) والدول النامية عموما والدول العربية خصوصا. وقد تحثنا التحولات التي تعرفها الدول العربية، بعد فشل التجارب الاشتراكية العربية والتحول نحو اقتصاد السوق والتأثيرات السلبية المتوقعة من تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي على الأوضاع الاقتصادية وخاصة الاجتماعية منها، الى البحث عن بديل ثالث أو عن بدائل للتنمية في يومنا هذا. فهل يمكن اعتبار الدول النفطية أنماطا من دول الرفاهية وخاصة في فترة السبعينات، حيث مكنت الفورة النفطية خلال تلك الفترة من تحقيق مستوى من الرفاهية لا مثيل له في تاريخ المنطقة. ولكن، يبدو أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ورغم الارتفاع الكبير بمستوى الدخل فيها، لن توفر الشروط اللازمة لقيام دولة الرفاهية حيث التوزيع المتكافىء للدخل على كل الفئات والشرائح الاجتماعية، والحوافز الكافية لدفع المرأة الى المشاركة في الحياة العامة، وارساء الديمقراطية والتعددية والمشاركة الشعبية.

٧٢- تطرق النقاش بشأن هذه الدراسة الى الظواهر الايجابية والسلبية في التجربة الاسكندنافية ، فبالنسبة للجوانب الايجابية لوحظ احترام قيم العمل والتعليم في هذه المجتمعات، كما لوحظ ايضاً فعالية القطاع العام فيها. وبالرغم من ان هذه الدول لم تكن يوماً استعمارية الا انها استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة. كذلك تم الاشادة بدور الدولة التي انتهجت خطً "التنمية مع الشراكة" على عكس الدور التسلطي الذي مارسته بعض دول شرقي آسيا ككوريا مثلاً.

٧٣- اما بالنسبة للمظاهر السلبية في هذه المجتمعات فتمت الاشارة الى عناصر الخوف من الغير والانغلاق، كما تمت الاشارة ايضاً الى ارتفاع معدلات الانتحار وتنامي ظهور الحركات اليمينية المتطرفة .

٧٤- وتمت الاشارة الى ضرورة تحليل الترابط الاحصائي بحذر ، فعلى سبيل المثال، ادى التعليم في هذه الدول الى احداث نمو اقتصادي، في حين ان التركيز على التعليم في سري لانكا مثلاً لم يؤد الى نفس النتائج. وأخيراً تم التنبيه الى صعوبة نسخ التجربة الاسكندنافية في الدول النامية.

حاء- بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي

٧٥- تهدف هذه الدراسة الى استطلاع تأثير عدد من الابعاد والمتغيرات الاجتماعية في التعليم والعمل وفي العلاقة بينهما. وذلك باعتبار ان الاهتمام بمتغير التعليم لم ينل القدر الكافي من الجهود البحثية، كما أن فهم آليات عمل المتغيرات الاجتماعية في التعليم يمكن ان يسهم في تطوير بعض مؤشرات قياس الانجاز التنموي على صعيد التنمية البشرية.

٧٦- وتضمنت الدراسة اربعة اقسام، اهتم الاول بالاطار المفاهيمي، حيث طرح فيه عدد من المفاهيم حول التعليم والعمل والتنمية البشرية. وركز الثاني على السياق المجتمعي العربي ، بتبايناته القطرية وعلاقاته الدولية، باعتبار هذا السياق محدداً لعمل وفاعلية كل من التعليم والعمل وديناميةالعلاقة بينهما. وجاء اهتمام القسم الثالث مركزاً على تأثير الاوضاع الطبقية والعائلية والقيمية على كفاءة النظام التعليمي، وعلى التفضيلات المهنية وقيم العمل واخلاقياته. أما القسم الرابع فتناول الوعي المجتمعي السائد حول التعليم والعمل، باعتبار هذا التفاعل نقطة انطلاق لتقويم احوال هذا الوعي ومستوياته، لتأسيس وعي مرغوب فيه يضع كلاً من التعليم والعمل في اطار تفاعلاتهما الجدلية مع المكونات والمركبات الاخرى للتنمية البشرية.

٧٧- واذا كانت الدراسة قد اكدت على ضرورة الفهم الاشمل للادوات المجتمعية للتعليم والعمل والتي تتناول بالنقد الفهم النيوكلاسيكي الذي يحصر دور التعليم في حاجات سوق العمل، فهي تتطلع كما اوصت الى ضرورة التعمق في المؤشرات الاجتماعية المستخلصة من استقراء الواقع العربي، حتى لا تكون هذه المؤشرات مجرد رموز بعيدة عن ممارسات التنمية البشرية في الواقع المعاش. ورغم تأكيد الدراسة على الدور الهام للتعليم في الحركة نحو تنمية بشرية شاملة وديناميةتحقق انسانية الانسان وتفجر طاقاته وابداعاته وتتيح له فرص مشاركة مجتمعية فعالة ومتنوعة سياسياً وانتاجياً وحضارياً ، فهي ترى في الوقت نفسه انه بدون دعم وسائط التعليم الاخرى، كالاسرة والاعلام للدور المجتمعي للتعليم، فان فاعلية التعليم تضحى محدودة ومنحسرة، يجذبها الواقع المتخلف اليه، ويبطل مفعولها .

٧٨- تناول التعقيب الابعاد المتنوعة لمضامين التنمية البشرية، حيث يعتبر مفهوما التعليم والعمل جانبين جوهريين في تلك الابعاد المتمثلة في البعد الديني الروحي والبعد الفلسفي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التربوي النفسي. كذلك جرى تأكيد تكامل هذه الابعاد في مدى ما يتحقق من تنمية بشرية في مجتمع من المجتمعات.

٧٩- واشار التعقيب الى اهمية الأفق الزمني للتعرف على مدى التقدم أو الانحسار في التنمية البشرية وقطاعي التعليم والعمل، والى اهمية تناول البعد القومي في هذه المعالجة بالنسبة لتفاعلاته بين الاقطار العربية أو في مواجهته وتعامله مع المتغيرات العالمية.

٨٠- ويتمحور بعدا التعليم والعمل حول قضايا السكان حجماً ونوعاً ، وتأثيرها في اداء التعليم وفرص العمل. لذلك تناول التعقيب ما يتعرض له كل من التعليم والعمل في الوطن العربي من تشوه وقصور؛ ففي مجال التعليم، جرى عرض مجالات التشوه وقصور الاستيعاب في المرحلة الالزامية واستمرار معدل الامية العالي وضعف معدل الالتحاق بالتعليم العالي والنسبة الهزيلة لخريجي التعليم العالي في قوة العمل. هذا فضلاً عن التشوه والقصور في نوعية التعليم وتوظيفه الاجتماعي.

٨١- وتناول التعقيب ايضاً مسائل القصور والتشوه في قطاع العمل، وبخاصة في مجال نقص التشغيل وضعف الكفاية الانتاجية وتنوع اسواق العمل وقصور مفهوم العمل وحصره في العمل المأجور، فضلاً عن تشوه القيم المتصلة بالتشغيل وفرصه. واختتم بتأكيد التوصيات التي اشارت اليها الورقة المعقب عليها، وبخاصة في النظرة الى التعليم والعمل في اطار نموذج التنمية الذي يحرك قوى المجتمع المختلفة، خاصة وان كلاً من القطاعين يمثل جانباً سياسيا وآخر فنياً. فالعلاقة متبادلة بين التنمية وكل من قطاعي التعليم والعمل، ومع ذلك فإن في كل من القطاعين مجالات متسعة للتطوير الذاتي، بما يمثل اسساً للوفاء بالحاجات الانسانية في الوطن العربي.

٨٢- وفي معرض نقاش هذه الورقة جرت الاشارة بأن المشكلة التي تواجه عملية التعليم في الوطن العربي تتعلق اساساً بالكيف- مستوى التعليم - لا بالكم وحده، كما تتعلق بعدم وجود محددات لسياسة التعليم، وبالتالي كيفية ربط التعليم بالتنمية، وايجاد الآليات التي تحكم ذلك والتي تتمحور حول ثلاثة موضوعات وهي: المحور العلمي ومحور سوق العمل ومحور التنمية الاجتماعية. وتلخصت الملاحظة الاساسية في هذا الاطار، بان السياسة التعليمية القائمة حالياً في الوطن العربي لا تخدم عملية التنمية.

٨٣- اثار المشاركون مسألة التعريب واثرها على مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي، مؤكدين ضرورة المواءمة بين التعريب وبين احتياجات التطورات العلمية والثقافية التي استجدت خلال العقدين الماضيين ، واعادة النظر في سياسة التعريب بما يتوافق والإرث الحضاري العربي، وبما يكفل تلبية حاجيات المجتمع العربي في خلق نظام تعليمي متطور ومواكب للعلوم الحديثة.

٨٤- كما بحث المشاركون اهمية ربط دور المرأة في التعليم والتنمية الشاملة، دون إغفال المنهج المحدد والادوات اللازمة لتأمين هذا الربط، فتطوير التعليم بمفرده لا يكفي ما لم يقترن تضافره مع التطوير الاجتماعي والإقتصادي، والسياسة التعليمية بحد ذاتها لن تصل للمطلوب بالدعم الاجتماعي والسياسي والاسري والمادي.

طاء- التنمية البشرية والأطر المؤسسية والحكومية والاهلية وتحفيز المشاركة الشعبية

٨٥- استعرضت هذه الدراسة النظريات أو التطورات الفكرية الحاسمة في تبلور مفهوم الديمقراطية كشرط لازم لتحقيق التنمية، وتم ذلك بالاقتران مع تطور تنظيمات المجتمع المدني وتأسيس الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات التي شكلت ما يسمى بالنموذج الغربي.

٨٦- وبالمقابل فقد استطاعت دول من العالم الثالث تحقيق الانطلاقة الاقتصادية والمنافسة ضمن السوق الدولية استناداً الى بنية سياسية مستقرة داخلياً ، على حساب الديمقراطية وحقوق الانسان.

٨٧- وترى هذه الدراسة بأن "إعلان الحق في التنمية"، الذي اعتمدته الامم المتحدة عام ١٩٨٦، هو مرجعية للمدافعين عن مفهوم متكامل للتنمية، الامر الذي يتطلب تضامن كافة المؤمنين بحقوق الانسان لتصديقه والعمل به. وعليه فان اي مدافع عن حقوق الانسان لا يقبل اطلاق يد السلطة دون رقابة القوانين والضمانات الحقوقية ، وذلك بالرغم من ازمات الدولة في مجتمعات غارقة في مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية، مما حداها لتطرح بديل مغرض في "الامن وحفظ الاستقرار والنظام العام".

٨٨- ركز التعقيب على حركة المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في علاقتها بالديمقراطية والتنمية ، وقدم مثالاً لتجربة عربية معاصرة وفريدة، ولكنها لا تشكل نموذجاً ، وهي التجربة اللبنانية. لقد الغت هذه التجربة بالعنف سلطة الدولة المركزية، ووزعت السلطة الى سلطات حزبية طائفية، والغت الديمقراطية بإلغاء مؤسساتها وفاعليتها، مما دفع الى تشكل رد فعل مدني حاول ان يخلق اطر حياة جديدة، وان يبتدع مساحة نمو اخرى، بواسطة المجتمع المدني، وجمعياته ومؤسساته غير الرسمية.

٨٩- ولقد تجلت هذه الاطر الجديدة من خلال التجمعات الثقافية، التي عملت بنشاط مميز وصل انحاء الوطن وطوائفه، كما تجلت في متابعة الحث على التفكير وعلى الايمان بدور الفكر في المحافظة على الأوطان وفي بناء مجتمعاتها متحدية بإلحاح قساوة الحياة اليومية، والتي كانت تحتاج الى الوقوف امام ابواب الافران قبل التنقل الخطر للمشاركة في الندوات.

٩٠- كذلك تجلت هذه الأطر من خلال الجمعيات النسائية التي استنفرت امام هول الكارثة فتحولت الى جمعيات، لا تعنى بالنساء، بل بالمساعدة والاغاثة، فيما هو ابعد من افقها التقليدي. وامام الجمعيات النسائية اليوم في لبنان وفي العالم العربي مهمة تنموية كبرى لم تجر الاستفادة بعد من امكاناتها الكامنة، على مستوى مشاريع تطوير وضع النساء من جهة ، وعلى مستوى مساهمتهن في التنمية الاجتماعية من جهة اخرى ، والتي لا تقتصر على الاغاثة وقت الكوارث.

٩١- إن فحوى ما تضمنه النقاش حول هذه الدراسة، جاء متمثلاً في ابراز مسألة المشاركة الشعبية وما يستتبع ذلك من تساؤلات هامة حول طبيعة هذه المشاركة، وما اذا كانت مجرد مشاركة شكلية ام موضوعية وكيفية ادارة الجماهير لتنميتها البشرية بفعالية. وهي التساؤلات التي اثارت دور المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، والدور الحيوي والفعال الذي يمكن ان يقوم به المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية، واهمية الحوار الديمقراطي بين القطاعين، بوصفه الالية التي يمكن ان تقارب بينهما وتحقق الهدف المنشود.

٩٢- ان انجاز عملية التنمية تقتضي ضرورة المشاركة الشعبية لكافة الطبقات في اتخاذ القرار، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لضمان عدم استغلالها لصالح فئات معينة.

٩٣- كما تطرق النقاش اخيراً الى ما تكتسبه قضية تعزيز مؤسسات المجتمع المدني من اهمية فائقة في ارساء أسس الديمقراطية في مؤسسات الدولة، لأن الديمقراطية هي العامل الفعال لضمان نجاح عملية التنمية وتطورها، بما يحقق تماسك النسيج الاجتماعي ويعزز من سلطات الدولة المسؤولة.

يـاء- التنمية البشرية من المنظور القومي

٩٤- استعرضت هذه الدراسة التطورات التي شهدها الفكر التنموي في معالجة البعد البشري في التنمية، وكذلك موقف المجتمع الدولي من هذا البعد، للتعرف على الاصول النظرية وعلى ما جرى الاتفاق عليه كفعاليات للتعاون الدولي في هذا المجال. وقد اتضحت امور ثلاثة: (أ) ان المعالجة تراوحت بين حديث عن ابعاد اجتماعية للتنمية، وآخر عن تنمية بشرية، وثالث عن تنمية للموارد البشرية؛ ومع ذلك كان الاهتمام ينحصر في عدد من الأنشطة الواقعة في قطاعات اجتماعية؛ (ب) ان التعاون الدولي يتركز في مساعدات مالية أو فنية تقدمها الدول القادرة ، بينما تتمسك الدول النامية بسيادتها على شؤونها الاجتماعية؛ (ج) ان التطورات الاقتصادية

العالمية ادت الى انتكاسات، تراجع فيها الاهتمام بالبشر امام ضغط اعباء الديون والركود وتحت وطأة برامج التكيف الاقتصادي . ويظل الفقر والجوع خطرين يهددان شريحة هامة من البشر، بينما يعاني عدد من الدول من نمو فائق للسكان، ومن حاجة لتطوير مؤسسي. وبذلك تصدرت قضايا البيئة والغذاء والزراعة قائمة الاولويات.

٩٥- وفي محاولة للاجابة على ما اذا كانت التنمية البشرية تعتبر احد اوجه التنمية الشاملة، ام انها مدخل بديل لهذه التنمية، اوضحت الدراسة ان المنهج الاقتصادي في معالجة التنمية يعجز عن ادراج البشر بصورة ديناميكية في النماذج التحليلية للتنمية، ومن ثم عن تزويد متخذي القرار بأداة تخطيطية تتجاوز التعامل مع قضايا متفرقة تندرج ضمن البعد البشري بمختلف جوانبه. وطرحت الدراسة نظرة تقوم على اعتبار التنمية منهجاً كاملا يتصف بالديناميكية، قوامه تحقيق نوعية للحياة تفسح المجال امام عطاء بشري ابداعي، من خلال تنظيم اجتماعي، وليس مجرد اعادة تشكيل البنيان الاقتصادي. ومن هنا تتضح اهمية البعد المجتمعي، وهو ما قاد الى التأكيد على الابعاد الثلاثة: الفرد والدولة والمجتمع، حيث تتضح اهمية تناسب دور كل من الفرد والدولة مع متطلبات افساح مجال كاف امام المجتمع. وتتضح اهمية البعد المجتمعي بالنسبة للتجمعات الاقليمية، وهو ما توضحه التجربة الاوروبية، وما تفقده معظم تجمعات الدول النامية. ويقتضي هذا اعادة النظر في الجهود التكاملية العربية اذا اريد لها ان تكون رافداً للتنمية العربية.

٩٦- وأوضح استعراض الجهود القطرية العربية محدودية الحصيلة التنموية، لاسيما بالنسبة لعدد من الجوانب الحيوية للتنمية البشرية. كما اوضحت المقارنة بدول الجوار (الاسيوية) مدى تواضع المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية في الوطن العربي، وهو ما يدعو الى ضرورة الحذر من الدعاوى التي يروج لها باقامة تجمعات شرق اوسطية على اشلاء التجمع العربي. ومن جهة اخرى، فان استعراض جهود واستراتيجيات العمل العربي المشترك، أوضح مدى اهتمام المواثيق العربية بمختلف ابعاد التنمية البشرية ، بما في ذلك التعليم والثقافة، ومطالبتها بازالة العوائق التي تحول دون تحقيق تكامل عربي فعال فيها. وكان آخر هذه المواثيق اعلان عمان الثاني الذي صدر عن المؤتمر العربي للسكان (نيسان/ابريل ١٩٩٣)،وهو ما يتطلب متابعة تنفيذ بنوده.

٩٧- أخذا في الاعتبار كل هذه الجهود وحقيقة الانجازات، خلصت الدراسة الى عدد من المقترحات للتعامل القومي مع التنمية البشرية، فاختارت عددا من المجالات للنظر في ايلائها اولوية في المرحلة المقبلة. وأهم هذه المجالات هي: الفقر والانتاجية والتعليم ومحو الامية والتوظيف والتغذية واللجوء السياسي واعباء التسليح واعادة التنظيم المجتمعي. وفي مجال البحوث، اوصت الدراسة بتبني الدراسات التالية: العلاقة بين مدخلات التنمية البشرية ومخرجاتها، الترابط بين ظواهر التنمية البشرية، تطوير نظام الحسابات القومية، الربط بين نماذج تخطيط الانتاج ونماذج تخطيط القوى العاملة وبناء الموازين البشرية، تطوير المسوح الاجتماعية وبخاصة دراسة انماط الاستجابة للسياسات المختلفة، تطوير التقارير الصادرة عن المنظمات العربية واكسابها المسحة العلمية الواجبة. وفي مجال بناء قاعدة للمعلومات اقترحت الدراسة ما يلي: انشاء بنوك قطرية للمعلومات وربطها بشبكة عربية للمعلومات، النهوض بعمليات التعداد والمسح الاحصائي والعمل على ضمان الحياد في نظم المعلومات. وفيما يتعلق بالانشطة المشتركة جرى اقتراح النظر في الانشطة التالية: اقامة مشروعات مشتركة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية، الاخذ بتخطيط قومي طويل الاجل لتوزيع الانشطة البحثية والتطبيقية، تغيير الواجهة الحضارية للوطن العربي وتحقيق تقارب حضاري مع الدول الافريقية.

٩٨- واكد التعقيب حول دراسة "التنمية البشرية من المنظورالقومي" انه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتخذت التنمية في الدول النامية مساراً صورته سلسلة مترابطة من الحلقات. فعملية التحول الهيكلي تفاعلت مع استراتيجيات تنموية تعززها اجتهادات ونماذج اقتصادية تنموية، يتمخض عنها انماط من تنمية تماثلت في قواسمها المشتركة، رغم تنوع اشكالها. وبحلول الأزمة الاقتصادية الدولية في الثمانينات، انكشف وبصورة صارخة عمق المحدودية والاختلالات التي نتجت عن انماط التنمية هذه. وعندما حصلت المواجهة، جاء "الحل الهادف" ممثلاً بالتكيف الهيكلي تحت المظلة المشروطة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٩٩- وبالرغم من ان المسيرة التنموية العربية قد تماثلت في اطارها العام مع مثيلتها في الدول النامية، الا انها "تميزت" بعمق اختلالاتها وبالتالي خطورة انعكاساتها على الصعيد القومي ومستقبله، وملامح الاختلال الرئيسية تضمنت "القاعدة القطرية" للقرار والآلية ، ثم هيمنة العوامل السياسية في القرارات على الصعيدين السياسي والاجتماعي . وقد نتج عن ذلك تحديد فاعلية العمل العربي المشترك على صعيد التنمية البشرية والتكامل، وكذلك في تحجيم تأثير المجهود الفكري والنظري على صعيده. كل ذلك قد خلق حالة من "التناقض العضوي" الحاسم بين القطرية والقومية: "فالسيادة القطرية" قد حاصرت فاعلية الحركة القومية، فوضع الاثنان في دوامة الاختلال حيث لا مخرج من هكذا مأزق الا في غياب التناقض ذاته.

١٠٠- واخيراً، اعتبر التعقيب بأن القضية المركزية في هذا السياق هي فشل المسيرة التنموية العربية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بسبب اهمال حيوية وشروط "الخصوصية" العربية في بعديها الفلسفي والتكاملي. فلسفياً، فإن صورة التناقض تبرز في عدم الانسجام بين الجوهر الموحد الذي تمثله الامة العربية، ووجودها المتمثل قطرياً في دولها. تكاملياً، فان عدم ادراك حيوية التكامل الاقتصادي باعتبارها الاداة التاريخية لإلغاء التناقض بين الجوهر ووجوده، يفرض القناعة بان تنمية الاقتصاد العربي لا يمكن ان تكون سليمة الا في اطار تكامله، وان تحقق هذا التكامل هو الضمانة الوحيدة لتنميته.

١٠١- وقد تركز النقاش حول هذه الدراسة على ضرورة استشراف مستقبل العمل القومي العربي آخذين بعين الاعتبار المستجدات والتغييرات الدولية. وضمن هذا الاطار طرح التساؤل حول انعكاس الاتجاه الشرق اوسطي على التنمية البشرية العربية.

١٠٢- كذلك تمت الدعوة الى الدراسة المعمقة لآثار حرب الخليج على مختلف الاصعدة، والى وضع استراتيجية للتنمية الشاملة في الوطن العربي. واخيراً اشير الى ضرورة توضيح وبلورة البعد المجتمعي للتنمية البشرية وعدم اختصار الرؤيا على البعد الفردي، وكذلك ضرورة تخليص مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الامم المتحدة الانمائي من الطابع الاقتصادي الذي مازال يتسم به.